

رئيس الوزراء يقدم تقرير الأداء أمام البرلمان:

الحكومة لديها عزيمة لتجاوز التحديات التي يواجهها الوطن

أكد الدكتور علي محمد مجور -رئيس مجلس الوزراء- أن نسبة الانجاز للمهام والأنشطة الحكومية المتصلة بالبرنامج العام وخطة الأداء الحكومي بلغت حوالي 62٪. وأوضح الدكتور مجور أثناء استعراضه تقرير الأداء الحكومي لعام 2009م أمام مجلس النواب أن نسبة تنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حتى العام 2009م، بلغت 43٪، لتصل نسبة الانجاز الحكومي لتنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي خلال الفترة 2006-2009م الى حوالي 43٪ من اجمالي فترة تنفيذ البرنامج 2006-2013م.

نفذنا 43٪ من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، و62٪ من البرنامج العام للحكومة

الآن من إعداد الدراسات التفصيلية والتشخيصية لخمس أولويات وهي:

- ١- الدراسة التشخيصية والتفصيلية لخارطة الطريق لقطاع الطاقة في اليمن للفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠م.
- ٢- الدراسة التشخيصية لإعداد وتأهيل العمالة اليمنية وزيادة أعدادها في دول مجلس التعاون الخليجي.
- ٣- الدراسة التشخيصية لإدارة المستدامة موارد المياه.
- ٤- خطة تطوير القطاعات الاقتصادية لمدينة عدن.
- ٥- الدراسة الخاصة ببناء القدرات واستقطاب الكفاءات المؤهلة في العمل الحكومي.

وفي طريقها لاستكمال دراسات الأولويات المتبقية علماً بأنها ستشارك الحكومة في تنفيذ «٣» أولويات.

وأشار الدكتور علي محمد مجور الى أن الحكومة أصبح لديها خمس أولويات جاهزة بدراساتها التشخيصية والتفصيلية وقال: إنها تمثل في التوجه الصحيح لحل هذه المشاكل وأحد عوامل نجاح التنفيذ حيث سيسعمل المكتب التنفيذي واللجنة الفنية على الاستفادة من خبرات الشركة الاستشارية وعلاقتها مع المنح من البحث عن التمويل الخارجية لتنفيذ هذه الدراسات الى جانب ما تخصصه الدولة وكذا الترويج لتنفيذ هذه الأولويات التي لاقت اهتمام وقبول المجتمع الدولي لها.

وما ينبغي من التفاؤل أيضاً وإمكانية الحلول والمعالجات هو مقدر الشعب اليمني وعبر مراحل التاريخ على استيعاب تلك التحديات وتطويعها بل وتحولها الى فرص ممكنة جسدت تطوراتها وطموحاته في تحقيق سبل العيش الكريم والتنمية والريادة في الأعمال والأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، وثقافة التنقل والهجرة والتكيف مع المجتمعات، التنوع المناخي والطبيوغرافي الذي يمثل ميزة مضافة للاستثمار في عدد من الأنشطة الاقتصادية واتساع حجم السوق وتوافر الأيدي العاملة والتي تشكل محزوناً للمشاريع الاستثمارية كثيفة العمل سواء في الاقتصاد المحلي أو في اقتصاديات دول الجوار في منطقة الخليج العربي، الى جانب فرص الاستثمار الواعدة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية وتوافر الخامات المعدنية بكميات تجارية، وشراكة القطاع العام والخامات للاستثمار في البنية التحتية.

وأوضح بالقول إنه على الرغم من هذه التحديات فإن الحكومة قد أنجزت العديد من الأنشطة والمهام المتصلة في برنامج العام للحكومة الى جانب المهام التي تناط بها من قبل القيادة السياسية حيث بلغت نسبة الانجاز للمهام والأنشطة الحكومية خلال العام المتصلة بالبرنامج العام وخطة الأداء الحكومي حوالي ٦٢٪ منها.

في حين شكلت نسب الانجاز في تنفيذ البرامج الانتخابي الرئاسي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية- لذات العام حوالي ٤٣٪، لتصل نسبة الانجاز الحكومي لتنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٩م الى حوالي ٤٣٪ من إجمالي فترة تنفيذ البرنامج ٢٠٠٦ - ٢٠١٣م، وقد مثلت نسب الانجاز لعام ٢٠٠٩م انخفاضاً مقارنة بنسبة الانجاز والاداء الحكومي في عام ٢٠٠٨م وذلك نتيجة للتحديات التي أشرنا إليها سلفاً وأثرت سلباً على نسب الانجاز ومستوى الأداء خلال العام.

تستند الحكومة في علاقتها بالسلطة التشريعية «مجلس النواب» الى أحكام دستور الجمهورية اليمنية والقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب والقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩م بشأن مجلس الوزراء، التي تحصر على تفويضها باستمرار حرصاً منها على تكاملية الأداء بين المجلسين بهدف سرعة البت في مشاريع القوانين والاتفاقيات المرفوعة من الحكومة من قبل مجلسكم المحوق وكذا الاستجابة السريعة من الحكومة في التعامل مع قرارات وتوصيات مجلس النواب وبما يمكن السلطتين التشريعية والتنفيذية من ممارسة مهامهما الدستورية والقانونية في أكل وجه بما يخدم المصلحة العامة.

ولقد شهدت الحكومة خلال فترة عملها علاقة جيدة ومتميزة مع مجلسكم المحوق لعل من أهمها مناقشة تقارير الأداء الحكومية السنوية للثلاثة لآلعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م التي قدمتها الحكومة سنوياً لمجلسكم بكل شفافية ووضوح وذلك انطلاقاً من الشرعية الدستورية والقانونية لمجلس والحكومة والزامها برفع تقارير أدائها انطلاقاً من المادة (١٤) الفقرة (ج) من قانون مجلس الوزراء التي تنص على تقديم الحكومة لمجلس النواب تقريراً سنوياً بمستوى انجاز البرنامج العام، حيث سعت الحكومة في هذا الجانب الى تعزيز هذه العلاقة بإيجاد آلية متكاملة تنظم العلاقة التكاملية بين الحكومة ومجلسكم المحوق وكذا مجلس الشورى، التي أقرها مؤخراً مجلس الوزراء بما يعزز رفع قابلية وكفاءة العلاقة والتنسيق فيما بين المجلسين على مستوى مختلف هيئاتها الهادفة الى مواجهة الظروف والتحديات الشائعة التي تمر بها بلادنا وتحقيق الأمن والاستقرار وإحداث التنمية الشاملة والمستدامة لمجتمعنا اليمني.

إننا ونحن نضع هذا التقرير الخاص بالأداء المؤسسي للحكومة عام ٢٠٠٩م بين أيديكم الذي يحتوي على ستة أبواب تشتمل على تفصيل الأنشطة والمؤشرات والنتائج المختلفة في كافة المجالات المتصلة بالقضايا والمستجدات الطارئة، الإدارة الاقتصادية،

البنية الأساسية، التنمية البشرية، والإدارة العامة للدولة والخدمات الحكومية، والتنمية الاجتماعية.. فإنه يسعدنا تقبل ملاحظتكم ومقترحاتكم حولها وتوصياتكم بشأن معالجتها التي عادة ما تعمل الحكومة على تنفيذها، كونها تشكل إحدى دعائم تحسين وتطوير الأداء وتحديث الإدارة الحكومية نحو تقديم أفضل السلع والخدمات للمجتمع بجودة عالية. □

أهم انجازات الحكومة خلال 2009

استطاعت الحكومة أن تحقق العديد من الانجازات الملموسة والتي شملت معظم الجوانب وحدها دولة رئيس الوزراء أهمها:

- ١- تنفيذ حوالي ٧٠٠ ألف نسمة، كما قدرت الخسائر بحوالي ١,٦ مليار دولار.
- ١٠- تنفيذ عدد من الطرق الداخلية والدولية بطول ١٢٣٥ كيلو متراً ليصل اجمالي الطرق في الجمهورية الى ما يقارب ١٥ ألف كيلومتر.
- ١١- تسجيل ٢٧٢ مشروعا استثماريا بتكلفة اجمالية بلغت ٣١٥ مليار ريال وتشغيل ١١٦ مشروعا في الإنتاج بتكلفة ٤٥ مليار ريال.
- ١٢- نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي الى ٥,٨٪ وتحقيق معدل نمو ٦,٤٪ في مجال الإنتاج النباتي و٦,٦٪ في الإنتاج الحيواني.
- ١٣- المحافظة على معدلات القطاعات الإنتاجية في مجالات الزراعة والأسماك والصناعة والنظف والمعادن ومعالجة مشاكلها باستمرار.
- ١٤- الاستمرار في تخصيص التعهدات من القروض والمساعدات الخارجية، حيث تبلغ نسبة التخصيص ٨,٣٪ بزيادة بلغت ١,٣٪ عن عام ٢٠٠٨م.
- ١٥- إنشاء مبنى من قبل بلادنا بالعاصمة صنعاء للمركز الاقليمي لمكافحة القرصنة، ودعم الاتحاد الأوروبي والمنظمة البحرية الدولية بتجهيز المركز بالمعدات وأجهزة الاتصال.
- ١٦- استلام واحتجاز ما يقارب ٣٠ قرصاناً والقبض على حوالي ١٤ قرصاناً.
- ١٧- الحصول على تمويل لتنفيذ مشروع دعم وتعزيز الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للهجرة المختلفة بتكلفة ٣ ملايين دولار لمواجهة متطلبات واحتياجات اللاجئين الصوماليين وعمليات الهجرة غير المنظمة.
- ١٨- خفض الاتفاق العام بحوالي ٣٧٦ مليار ريال مقارنة بعام ٢٠٠٨م، من خلال خفض مبلغ الدعم الحكومي الى ٣٩٠ مليار ريال وترشيد النفقات الجارية البالغة ١٤٧٦ مليار ريال خلال العام. □

لن نألو جهداً في تطبيق القوانين والتصدي لأعمال الإرهاب والتقطيع

وكذا توجيهات فخامتة رقم «٣٥٧٩»، وتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩م بشأن تحديد الأولويات العشر التي تهدف الى حفز النمو الاقتصادي وإيجاد تنمية شاملة وتقديم الخدمات الأساسية وتوفير بيئة استثمارية مناسبة وتعزيز الأمن والاستقرار ورفع كفاءة عمليات الإنتاج، حيث مثلت هذه التوجيهات امتداداً جديداً للبرامج العام للحكومة في ضوء التصديق الدستوري لمجلس النواب بإضافة سنتين، ومن هذا المنطلق فقد سارت الحكومة الى وضع هذه الأولويات والمهام الجديدة موضع التنفيذ حيث تم إضافة التوجيهات المتعلقة بالتركيز على بعض القضايا المهمة ضمن خطة الأداء الحكومي لتنفيذها، كما تم التعامل بشأن الأولويات العشر ضمن آلية حديثة تمثلت في إنشاء المكتب التنفيذي للوزراء للأولويات برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين وتشكيل اللجنة الفنية للمكتب واللجان الفنية المساعدة لها.

وقال: وحرصاً منا على سرعة التعامل مع هذه الأولويات وفق آليات عملية وفعالة للوصول الى التخصيص والتنفيذ والقيام بالأولويات، تم تكليف اللجنة الفنية بإعداد الشروط المرجعية للمناقشة العامة الخاصة باختيار شركة استشارية دولية للقيام بوضع الدراسات الفنية والاستشارية للأولويات وبعد استكمال الإجراءات الفنية والقانونية نتج عنها اختيار شركة «ماكزني» العالمية للاستشارات الدولية، وهو الإجراء الذي نعتقد أنه سيؤدي الى إعداد الدراسات الكفيلة بوضع هذه الأولويات موضع التنفيذ، علماً بأن الشركة قد باشرت عملها وفق خطة منهجية التفت من خلالها بجميع الوزراء المعنيين ورؤساء الأجهزة الحكومية والفنيين والمختصين وبمساعدة مستمرة من اللجنة الفنية والمكتب التنفيذي وبإشراف مباشر من رئيس مجلس الوزراء، خلصت حتى

يعزز دور بلادنا في تحقيق عوامل الاندماج الاقتصادي المتكامل مع دول المجلس.

وفيما يخص أداء الحكومة عام ٢٠٠٩م.. أكد رئيس مجلس الوزراء أنه كان استثنائياً في التحديات والمعوقات التي صاحبته بشكل متزايد عن غيره من الأعوام السابقة، وزادت درجة حدتها سواء على مستوى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ويقابله في نفس الوقت انخفاض إنتاجه أو ازدياد أعباء نمو الاحتياقات المختلفة للمجتمع من السلع والخدمات أمام التحديات المتصلة بارتفاع معدل النمو السكاني والتشتت الجغرافي للجماعات السكانية التي تزيد عن ١٣٠ ألف تجمع، وبطء نمو معدلات الالتحاق بالتعليم العام والنقص في المبني المدرسي والاحتياجات المتزايدة للطاقة الكهربائية وأزمة الموارد المائية التي تواجه بلادنا وارتفاع نسبة الأمية وتزايد معدلات البطالة وغيرها من التحديات والصعوبات التي شهدها عام ٢٠٠٩م، في ظل محدودية الموارد والإمكانات لدى بلادنا.

وقال الدكتور مجور أمام البرلمان: إن حديثنا في مجلسكم المحوق لا ينبغي عن استحالة معالجة هذه التحديات والاستسلام لها لتفعل فعلها بنا كما تريد، ولا هو إعلان لحالة الإحباط والتشاؤم التي وصلت لها الحكومة، ولكنها نظرة نقاؤل وإصرار وعزيمة للتغلب على هذه التحديات بالاعتراف بها كمشاكل عامة وقضايا وطنية تشغل بال الرأي العام لشواهد حاصلة بدأت خطوات المعالجة لهذه القضايا والتحديات كانت أولاًها - قرار القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية- حفظه الله - بوقف العمليات العسكرية في صنعاء، وتقليص الإنفاق العام قدر الإمكان وخصوصاً في البنود غير الضرورية أو المؤثرة على عملية الإنتاج والتنمية والتحرك المشترك والتنسيق الدولي لمواجهة ظاهرة القرصنة البحرية في خليج عدن والبحر العربي التي مازالت مستمرة في التنفيذ الى جانب ما حققته الحكومة العام ٢٠٠٩م.. □

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة درجت في أدائها على البحث باستمرار عن الحلول والمعالجات الحقيقية لتقييم وتطوير أدائها، فقد وفتت خلال عام ٢٠٠٩م وبدعم وإشراف من فخامة رئيس الجمهورية لمرتين على دراسة وتحليل ورفع قدرات الحكومة وتفعيل أدائها وفق الإمكانيات والموارد المتاحة لديها، نتج عنها إعادة ترتيب أولويات الحكومة خلال الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١١م، حيث تلقت الحكومة توجيهات فخامة رئيس الجمهورية رقم «٢٤٧٦»، وتاريخ ٣ مارس ٢٠٠٩م بشأن التركيز على بعض القضايا المهمة

نأسف أن تتحول المواجهة مع القاعدة والمتطرفين والمخربين مجالاً للتكسب السياسي من قبل بعض الأحزاب

السياسية لهذه الدولة وتقع عليها المسؤولية التكاملية والتضامنية تجاه قضايا الوطن، وإن القضية الأمنية ليست قضية الحكومة والحزب الحاكم وحدهما ولكنها مسؤولية الكل وعلى الجميع أن يفرق بين المصالح السياسية الذاتية والأمنية والعمل السياسي الحقيقي بما يرسخ الأمن والاستقرار لماله من أهمية لحاضر ومستقبل الوطن وأجياله.

مكافحة الإرهاب

مؤكد بأن الحكومة لن تألو جهداً في تطبيق قوانين الإرهاب والتقطيع والحراية تجاه العناصر المرتكبة للجرائم التي تخالف أحكام ونصوص القوانين مهما كانت والعمل على التصدي لها من قبل الأجهزة الأمنية والعسكرية بكل كفاءة وقال: علينا أن ننحني لتضحيات أبطال القوات المسلحة والأمن الذين قدموا أرواحهم فريضة لعة ونصرة الوطن ووقفوا في وجه تلك الأعمال الإرهابية وعناصرها والعمل على تسخير جميع الإمكانيات البشرية والمادية للتصدي لأي أعمال تخريبية تضر بالمكاسب الوطنية، حيث شهد المجال الأمني نجاحات غير مسبوقة وتم استكمال التواجد الأمني في جميع مديريات الجمهورية والتوسع في إنشاء المناطق الأمنية لدعم ومساندة أمن المديريات وتعزيز إدارات أمن المحافظات والنقاط والأحزمة الأمنية بالقوى اللازمة بالإضافة الى تعزيز قدرات وإمكانات الأمن بجمع مؤسسات.

وتابع: أجدها فرصة هنا ومن خلالكم أن نتوجه بالشكر العميق للأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي أبدت موافقتها النهائية على إقامة بطولة خليجي ٢٠ لكرة القدم في بلادنا هذا العام، الأمر الذي مثل حرص دول المجلس على دعم ومساندة وحدة بلادنا وأمنه واستقراره، كما أنني أجدها فرصة لدعوة أبناء شعبنا للاستفادة من هذه البطولة والعمل على تحقيق أهدافها وبما

مشيراً الدكتور مجور لنواب الشعب بالقول: في اغسطس من العام المنصرم.. وقتت أمامكم وبحضور كامل أعضاء الحكومة.. مستعرضاً إنجازات الحكومة ولقد كانت المناقشات التي أجراها مجلسكم المحوق.. وتوصياته أهمية بالغة في تحديد مسار الأداء الحكومي خلال العام المنصرم.. وما ذك الا لأننا نؤمن بأننا هنا وتحت سقف المؤسسات الدستورية.. نعمل لهدف واحد هو إعلاء شأن الوطن وتحقيق مصالح الشعب، بغض النظر عن التعارض الذي قد ينشأ بين ما نود إنفاذه في السلطة التنفيذية وما ترغوبون في إقراره كسلطة تشريعية.

وقال: نؤمن بأن علاقة الحكومة بمجلس النواب لا تقوم فقط على منطلق الأغلبية ولكنها تحترم وتأخذ في عين الاعتبار التعدد في الاتجاهات السياسية وفي وجهات النظر التي تؤثر الى وجود معارضة برلمانية مهمة تعبر عن الواقع الديمقراطي التعددي الذي نعيشه، والذي يشكل واحداً من الإنجازات الخالدة للقائد الودودي وباني نهضة اليمن الحديث فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح.

وأضاف: كنا قد استعرضنا أمام مجلسكم المحوق العام الماضي إنجازات الحكومة مصحوبةً ببيان لطبيعة التحديات التي تواجه الوطن وهي تحديات مازالت امتداداتها وتأثيراتها السلبية الى اليوم وإنه يقدم ما أثرت تلك التحديات ومستويات متفاوتة على أجندة الحكومة خلال عام ٢٠٠٩م فإنيها قد أثرت بالقدر نفسه على الأجندة الحكومية خلال العام الحالي.

وهي تحديات ليست محلية الطابع فقط، ولكن بعضاً من أخطر هذه التحديات هي عبارة عن الحدود، وتمثلها الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت باقتصاديات العالم.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة لم تكن لتلق مكتوفة الأيدي أمامها.. بل تعاملت معها بمسؤولية عالية، وقامت بواجبها الدستوري في مواجهة هذه التحديات فعملت قدر الإمكان على التقليل من التأثيرات السلبية الخطيرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على اقتصادنا الوطني. وأوضح الدكتور مجور أن مظاهر التحديات ذات الطابع المحلي تتلخص في الأنشطة الإرهابية لعناصر تنظيم القاعدة وأنشطة عناصر التمرد الحوثية وأنشطة العناصر الخارجة على القانون في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية بخلاف أعمال القرصنة البحرية في خليج عدن والبحر العربي، ونوه بالقول: ما أود التأكيد عليه في هذا المقام أن الحكومة دون أن تفرط في مواجهة تلك التحديات دون أن تنفل مسؤولياتها الجوهرية والأساسية التي حددها برنامجها المقدم الى البرلمان وهي مسؤوليات تتعلق بمواصله مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة بما هو متاح من الموارد المحلية ومواصله المسيرة الديمقراطية.

تحديات

وخطب رئيس مجلس الوزراء نواب الشعب قائلاً: لقد شكل الإرهاب ظاهرة عالمية تجتذت لوجيحتها إمكانات دول عظمى.. في اليوم في حالة مواجهة شاملة مع الإرهابيين وهناك حملة عالمية لمواجهة الإرهاب، اليمن جزء أساسي منها وإنه على الرغم من استمرار حالة المواجهة في بلادنا مع عناصر تنظيم القاعدة فإنه لا يجب أن يغيب عن ذهننا أن هذه العناصر ليست مطلقة السراح على الأرض اليمنية ولكنها تعرضت لضربات موجعة، توجهت قوات الجيش والشرطة، وهو ما قلل كثيراً من تأثيرات هذه العناصر الإرهابية وشروورها.. وخيبت التوقعات التي كانت تتوهم أن يكون اليمن ملاذاً آمناً لتنظيم القاعدة والجهة البديلة للحرب معه.

منوها الى أن الحكومة تتعامل وفق مبادئ الدستور والقانون مع كل أشكال التحديات التي تواجه الوطن سواء تعاقب الأمر بأشطة تنظيم القاعدة أو عناصر التمرد الحوثية، أو ممارسات العناصر الخارجة على القانون في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية.. وقال رئيس مجلس الوزراء: إنه لن المؤسف أن يصبح هذا المستوى من المجابهة مع التحديات التي تعترض مسيرة التنمية في الوطن مجالاً للتكسب السياسي من قبل بعض الأحزاب السياسية، في حين أن المسؤولية الوطنية تقتضي إصطفافاً وطنياً شاملاً في وجه التحديات، على أننا تأملنا كثيراً في صيغة التوافق الذي توصلت اليه الأحزاب في السلطة والمعارضة بشأن إجراء حوار وطني، ونعول عليه كثيراً في الوصول الى توافق وطني شامل يحقق الاصطفاف المنشود في وجه التحديات التي تواجه الوطن.

وأكد الدكتور علي مجور أن الحكومة تواجه إشكاليات وسوء فهم بشأن متابعة الحالات الأمنية في عدد من المناطق في بعض المحافظات وأثناء قيامها بأعمال تجهيز قوات أمنية لملاحقة المرتكبين لجرائم القتل الفارين من وجه العدالة وعناصر التمرد والتخريب والتقطيع تمثلت بالانتهام من قبل بعض القوى بأنها تريد أن تعسكر تلك المناطق وتستخدم الجيش لضرب المواطنين وتكرر أحداث صنعاء وتخلق حرباً جديدة في المناطق الجنوبية الشرقية.. مشدداً على أن مواقف هذه القوى إزاء هذه الأعمال غير واقعية وغير موضوعية ولا تؤدي للمصلحة العامة، وفي نفس الوقت فإن تلك القوى تتهم الحكومة بتقصيرها في أداء واجباتها

تجاه تطبيق القانون وإحلال الأمن والاستقرار والسكينة العامة، ولهذا كان على الحكومة أن تراعي ذلك وأن تتعامل مع هذا الطرح والتناقض بنوع من المرونة والنفس الطويل لعل تلك القوى السياسية ترتقي بمواقفها من الجانب السياسي النفعي الضيق الى المصلحة العليا الواسعة للوطن وتحصر على مصلحة الشعب وأمنه واستقراره وتأمين ظروف وعوامل تنميته الشاملة.

وقال: إن الأحزاب السياسية في السلطة والمعارضة والحكومة والمجالس المحلية ومجلسي النواب والشورى وتشكل مجموعها المنظومة

الاعتراف بالتحديات والصعوبات لا يعكس

حالة احباط وإنما تفاؤل لدى

الحكومة وعزيمة للتغلب عليها

التحديات ليست قضية الحكومة، والمؤتمر الشعبي العام ولكنها مسؤولية الجميع